ثورة إقليم ظفار العُماني ١٩٦٥-١٩٧٥ وموقف الجزائر وإيران منها

م.د. سلام شريف محمد

كلية الإمام الكاظم (ع) الجامعة للعلوم الإسلامية/ أقسام ذي قار

الملخص:

منذ أوائل الستينات من القرن الماضي، ظهرت ثلاثة تنظيمات سياسة ، أخذت على عاتقها المطالبة باستقلال إقليم ظفار عن السلطنة ، فكانت هناك (الجمعية الخيرية الظفارية) التي أسست من قبل يوسف العلوي ، إلى جانب هذا التنظيم كان هناك تنظيمان (تنظيم الجنود الظفاريين) الذي تأسس عام ١٩٦١ ، ضم العاملين في أجهزة الأمن والجيوش المحلية في كل من عُمان والسعودية وقطر ، و(التنظيم المحلي لحركة القوميين العرب).

ابتدأت الحوارات بين المنظمات الثلاث من اجل تقريب وجهات النظر بينهم وتوحيد الصفوف ، وأسفرت هذه الاتصالات عن تشكيل (جبهة تحرير ظفار) عام ١٩٦٤ ، وكان لهذه المنظمات الثلاث هدف واحد هو القضاء على حكم السلطان سعيد بن تيمور والاستعمار البريطاني.

الكلمات المفتاحية: (الجزائر ، إيران ، إقليم ظفار ، عُمان).

The revolution of the Omani Dhofar region 1965-1975 and the position of Algeria and Iran on it

Dr. salam Sharif Muhammad

Imam Al-Kadhim University College for Islamic Sciences / Dhi Qar departments

Abstract:

Since the early sixties of the last century, three political organizations emerged, which took upon themselves the demand for the independence of the Dhofar region from the Sultanate. In 1961, it included workers in the local security services and armies in Oman, Saudi Arabia and Qatar, and (the local organization of the Arab Nationalist Movement).

Dialogues began between the three organizations in order to bring their points of view closer and unify ranks, and these contacts resulted in the formation of (Dhofar Liberation Front) in 1964, and these three organizations had one goal, which is to eliminate the rule of Sultan Saeed bin Taimur and British colonialism.

Keywords: (Algeria, Iran, Dhofar region, Oman).

المقدمة :

كان إقليم ظفار[١] قبيل إعلان حركة التغيير فيه يعيش في محيط طابعه التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل القوانين السلطانية العجيبة ، مما جعل الحياة فيها مطابقة لحياة القرون الوسطى[٢] فضلاً عن استقرار السلطان سعيد بن تيمور[٣] في مدينة صلالة منذ عام ١٩٥٨ ، جاعلاً منها محل إقامته الدائم ، وتعامله السيئ مع سكان ظفار وكأنها اقطاعية خاصة به ، وتشجيعه للانقسامات القبلية والروح التعصبية من أجل السيطرة على رجال القبائل. أدت سياسات سعيد بن تيمور المنغلقة وعدم الاهتمام بمتطلبات الحياة الأساسية في سلطنة مسقط وعُمان إلى استثارة أجزاء واسعة من السكان للهجرة ، لاسيما الظفاريين باتجاه الكويت والمملكة العربية السعودية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بحثاً عن مصدر رزق ، مما أدى إلى إسهام هؤلاء المهاجرين الذين كانوا يعودون بصورة دورية إلى بلدهم بالمطالبة والإسراع في تغيير المفهوم الشعبي لسلطة الدولة ، والعمل من اجل تحرير إقليم ظفار واستقلالها عن مسقط وعُمان نتيجة لاتصال الظفاريين أثناء عملهم في دول الخليج العربي بالقوميين العرب والناصريين والبعثيين الناشطين في تلك الدول[٤].

التعريف بثورة ظفار :

هي حركة معادية لحكومة سلطنة عمان بقيادة السلطان سعيد بن تيمور والاستعمار البريطاني، وظفار هو الإقليم الجنوبي للسلطنة، ظهرت هذه الثورة في عقد الستينات، واستمرت حتى عام ١٩٧٥، وأخمدت كلياً، كانت تحمل إيديولوجية اشتراكية شيوعية يدعمها الاتحاد السوفيتي والرئيس المصري جمال عبدالناصر ١٩٥٤-١٩٧٠ عن طريق دولة اليمن الجنوبي الاشتراكي، فكان ثوار ظفار يمولون من قبل الأولى عن طريق الثانية البلد المجاور للسلطنة، فضلاً عن تمويلها من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي[٥].

أسباب قيام الثورة :

١-كان لحالة التخلف التي سادت سلطنة عُمان ومسقط بشكل عام، وإقليم ظفار بشكل خاص، ولكثرة الممنوعات والمعاناة من ضرائب السلطان الباهظة التي أثقلت العُمانيين، فضلاً عن ذلك كانت البلاد تعاني من العزلة عن العالم الخارجي والمحيط الإقليمي وحتى العزلة بين مناطق السلطنة.

٢-تأثر الثوار بالتطورات السياسية في المنطقة العربية على قيام الثورة اليمنية في جزئها الشمالي عام ١٩٦٢، وقيام الكفاح المسلح في اليمن الجنوبي ضد الوجود البريطاني عام ١٩٦٣.

كل هذه الأسباب أدت بالثوار القيام بتلك الثورة(٦).

دور الدول الإقليمية في الحرب :

أولاً : الموقف الجزائري من حركة ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥ :

طرحت الحكومة الجزائرية في الثامن من تشرين الأول عام ١٩٦٢ باختتام أعمال الدورة السابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة مشروعاً طالبت فيه بحقوق الشعب العُماني ، واستقرار مصيره السياسي ، وأكدت أن الاحتلال البريطاني لعُمان لا يتفق مع شرعية الأمم المتحدة في منح البلاد والشعوب المستعمرة استقلالها حسب قرارها ١٥١٤ ، فضلاً عن ذلك أكد المشروع المقدم على تسوية المشاكل الداخلية بين السلطان سعيد بن تيمور والجبهة الشعبية لتحرير عُمان(٧) ، ونال المشروع موافقة جميع الأعضاء المشاركين بالدورة ، وفي الوقت نفسه قدمت الوفود العربية طلباً لإنهاء الاحتلال البريطاني لعُمان ، إلا ان بريطانيا رفضت كل هذه المشاريع باستخدامها حق النقض الفيتو Veto ، وعدت الحركة الظفارية تمرداً على سلطة السلطان وانها قضية مصطنعة وأن بحثها يعد تدخلاً في شؤون دولة مستقلة(٨).

استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي(٩) خلال عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ ، من تحقيق انتصارات وتوجيه ضربات موجعة لقوات السلطان العسكرية المدعومة من القوات البريطانية ، وحظيت هذه الانتصارات بالمساندة والتأييد من الحكومة الجزائرية ، وسمحت بتأسيس مكتب للجبهة في العاصمة الجزائرية تحت اسم (مكتب جبهة ظفار) ، ومن خلاله كانت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي تتلقى الدعم السياسي والإعلامي ، وكان آخر من تسلم إدارة المكتب عبد الله بن حفيظ الكاف(١٠).

عد الجزائريون تأييدهم ووقوفهم إلى جانب الجبهة أمراً طبيعياً لهم ، لكونهم خاضوا حرب تحرير وطنية مسلحة لسنوات طويلة ، حصلوا بعدها على الاستقلال ، وبرر الجزائريون موقفهم هذا كونه نابعاً من موقف الجزائر المبدئي من دعم نضالات كل الشعوب من أجل حريتها وكفاحها ضد المستعمرين ، فضلاً عن انها جزءاً من حركة التحرر الوطني العربية(١١).

بعد نجاح المحاولة الانقلابية التي قادها السلطان قابوس ضد والده سعيد بن تيمور في الثالث والعشرين من شهر تموز عام ١٩٧٠ ، طالبت سلطنة عُمان أثناء الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربية في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٧١ مناقشة طلبها الانضمام للجامعة العربية ، مما أدى إلى موافقة الدول العربية على انضمام السلطنة ومن ضمنهم الوفد الجزائري(١٢).

تابعت وسائل الإعلام الجزائرية الانتصارات التي حققتها الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي على القوات العسكرية السلطانية المدعومة من قبل بريطانيا ، وعلى إثر ذلك طالبت صحيفة الشعب الجزائرية الأحزاب والقوى التقدمية في عموم البلاد العربية إلى التبرع بالمساعدات المادية والمعنوية لمقاتلي الجبهة ، فضلاً عن مطالبة الصحيفة بتشكيل وحدة وطنية للتيارات السياسية في دول الخليج العربي للتخلص من المؤامرات التي تحاك ضدها(١٣).

مارست الحكومة الجزائرية في عام ١٩٧٣ سياسة الموازنة في طبيعة العلاقة بين السلطان قابوس ، والجبهة الشعبية ، وظهرت تلك السياسة بشكل واضح عند انعقاد مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز(١٤) في الجزائر من ٥-٩ من شهر أيلول عام ١٩٧٣(١٥) عند مشاركة السلطان قابوس في أعمال المؤتمر المذكور واستقباله من قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين ، حصلت موافقة على افتتاح ممثلية عُمانية في العاصمة الجزائرية(١٦) وفي الوقت نفسه بينت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي عدم قبولها انضمام سلطنة عُمان لمنظمة دول عدم الانحياز في بيانها الصادر في أيلول عام ١٩٧٣ والذي جاء فيه ((اننا لا نرغب في رؤية الجزائر التي حققت الاستقلال ، تستغل عملاء الاستعمار الانجلو-امريكي ، كما لا نرغب في ان يضم مؤتمر عدم الانحياز إليه عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية))(١٧).

كان موقف الحكومة الجزائرية إزاء الثورة الظفارية مؤيداً ومناصراً لها منذ اندلاعها عام ١٩٦٥ ، إلا ان هذا التأييد تعزز أكثر بعد التدخل الإيراني العسكري عام ١٩٧٣ بطلب من حكومة عُمان من اجل القضاء على المقاومة الظفارية ، وأحدث التدخل الإيراني في الشؤون العُمانية استياءً من الدول العربية بما فيها الجزائر ، التي بادرت بالرد مؤكدة أن حكومة عُمان بعملها هذا كانت تستهدف سحق الشعب العُماني ، ونتيجة للاستياء العربي من التدخل الإيراني في عُمان طلب السلطان قابوس من الدول العربية إرسال قوات عربية إلى عُمان بدلاً عن القوات الإيرانية ، إلا ان الدول العربية تجاهلت

الطلب العُماني ، مما جعلها عرضة للتدخلات الخارجية الإيرانية والبريطانية بموافقة الحكومة العُمانية(١٨).

إن سبب عدم تجاوب الدول الخليجية لطلب السلطان راجع لإدراكها عد توفر إمكانات لدى جيوشها لخوض غمار حرب ظفار التي كانت إحدى سماتها البارز أسلوب حرب العصابات ، وذلك بسبب عدم كفاءة قواتها على هذا النوع من الحروب ، فضلاً عن ذلك ان قوات الدول الخليجية معظمها قوات شرطة محلية ، وضعف إعدادها العسكري ، وان قوات الدول الخليجية في الوقت نفسه كانت تتكون من جنسيات مختلفة خليطة معظمها من اليمنيين الجنوبيين من الدولة التي تكن العداء للسلطان قابوس ، بل ان بعضاً منهم كانوا ينتمون لخلايا ثورية كانت تعمل ضد الحكومات المحافظة ، بخلاف ما كان يتوقع أن يثيره هؤلاء الجنود بانهم مكلفون بحماية البلد العربي يعملون لحسابه وليس للقيام بمغامرات عسكرية خارج هذا البلد(١٩)، أما باقي الدول العربية فكانت منشغلة بحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ضد إسرائيل فضلاً عن ذلك ان الدول العربية ذات التوجه الثوري مثل العراق والجزائر وليبيا ومصر كانت تقف إلى جانب الثوار الظفاريين على اعتبار الثورة الظفارية ذات توجهات تقدمية ضد نظام ملكي رجعي متعاون مع الامبريالية العالمية.

تعرضت المقاومة الظفارية التي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي عام ١٩٧٤ لهزائم متعددة في جميع جبهات القتال من قبل القوات العُمانية المدعومة عسكرياً ومادياً من قبل القوى الخارجية المتمثلة بالدعم الإيراني والبريطاني والأردني والسعودي ، مما دفع الجبهة الشعبية لإرسال فداً ممثلاً عنها برئاسة محمد عبد الله حسين لست دول عربية هي : الجزائر ، وتونس ، وسوريا ، ومصر ، والكويت ، وليبيا لشرح الوضع المتردي في إقليم ظفار بسبب التدخل الخارجي ، وبذلك بذلت الحكومة الجزائرية من خلال وفدها جهوداً كبيرة لإنهاء الخلافات بين السلطان قابوس والجبهة الشعبية ، وكذلك مع جمهورية اليمن الجنوبية الداعمة الرئيس للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي ، إلا ان جهود اللجنة العربية فشلت بإنهاء الخلافات ، بسبب رفض السلطان قابوس لأي وساطة مع أطراف النزاع ، لكون المشكلة شأن داخلي عُماني حسب رأيه(٢٠).

باتت المقاومة الظفارية في بداية عام ١٩٧٥ غير قادرة على مواجهة قوات السلطان المدعومة من قوات التحالف العربي المتمثلة بالقوات الأردنية والدعم اللوجستي السعودي ، فضلاً عن القوات

الإيرانية والبريطانية ، وتمكنت تلك القوات بحلول شهر تشرين الأول عام ١٩٧٥ من فرض سيطرتها على أراضي الإقليم كافة[٢١]، وبذلك انتهت ثورة ظفار من خلال بيان أذيع يوم السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٥ بمناسبة العيد الوطني العُماني بصوت السلطان قابوس[٢٢].

ثانياً : الموقف الإيراني من ثورة ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥ :

تعد إيران من الدول الإقليمية غير العربية ، وتمتد على طول الساحل الشرقي للخليج العربي ، أدت دوراً سياسياً مهماً بالمنطقة على مر التاريخ نظراً لما تتمتع به من مساحة شاسعة ، موقع جغرافي متميز ، فضلاً عن نسبة سكانها العالية[٢٣] ، وبناءً على ذلك كان العرب ومازالوا ينظرون إلى إيران بشيء من الخوف ، الخوف من تراكمات وتراث العلاقات العربية – الفارسية ، ومن تناقضات مسيرة التاريخ الإسلامي الطويلة ، الخوف من ماضي الجوار ، ومن تطلعات الحاضر ، ومن استقراء المستقبل ، لذلك هاجس إيران هو العرب ، وبناءً على ذلك ((إن ٩٠% من اهتمامات إيران الدبلوماسية ليست مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي حتى ولا مع الصين ، انها مع العالم العربي))[٢٤]، ((كانت النزعة الإيرانية حيال جيرانها وخصوصاً دول المنطقة في الخليج العربي هي نزعة توسعية خلال التاريخ الإيراني كله ، وقضية التوسع الخارجي ظلت صفة ملازمة للقومية الإيرانية))[٢٥].

ومن هذا المنطلق كانت سياسة إيران الخارجية هو التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي من أجل تكريس سيطرتها الإقليمية ، ووقفت إلى جانب أنظمة الحكم المحافظة ، مما تحتم عليها اتخاذ مواقف ذات فاعلية أكبر من اجل حماية مصالحها بالمنطقة ، وساعدها في ذلك موقعها الجغرافي المتاخم لدول المنطقة ، فضلاً عن حصولها على الإذن بالتدخل بشؤون المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من اجل منع وصول الاتحاد السوفيتي لمنطقة الخليج العربي[٢٦].

منذ بداية اندلاع الثورة في إقليم ظفار عام ١٩٦٥ ناصرت إيران السلطان سعيد بن تيمور ، ولم تتوانَ في دعمه ، واستعداداها لإرسال قوات إيرانية لقمع الثورة الظفارية من اجل منع قيام نظام حكم في عُمان غير متطابق مع سياساتها بالمنطقة، ويهدد سلامة مضيق هرمز الذي يعد الشريان الرئيس لصادرات إيران النفطية ، فضلاً عن تنفيذ المخطط المرسوم لها بالمنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وجدت الأخيرة ان إيران تحقق لها هدفين في آن واحد ، أولهما منع الاتحاد

السوفيتي من عدم وصوله للمنطقة ، لاسيما إذا ما علمنا ان الأخيرة كانت داعمة لثورة ظفار بواسطة حكومة اليمن الجنوبي ذلت النظام الماركسي[٢٧] ، والهدف الثاني هو جعل إيران قوة معادية للثورة العربية[٢٨].

قام الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٧ بزيارة إلى المملكة المتحدة البريطانية وقال: ((بإن الخليج العربي سوف ينهار في غضون عدة أشهر على يد جماعات تخريبية في المنطقة مدعومة من مصر واليمن الجنوبي التي تشكل تهديداً مباشراً للأنظمة الخليجية برمتها))[٢٩] ، وهذا التخوف نفسه آثار قلق الحكومة الإيرانية بعد الاجتماع الذي ضم ممثلين من الجبهة الشعبية وحزب توده الشيوعي الإيراني عام ١٩٦٨ ، مما شكل تخوفاً كبيراً لدى شاه إيران من مخاطر التوجهات السوفيتية بالمنطقة[٣٠].

كان طرح الصحف البريطانية حول تغيير السلطان العُماني جاء متناغماً مع ما يتمناه شاه إيران حينما قال في لقاء صحفي مع جريدة التايمز البريطانية في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٧٠ ((جاء الوقت المناسب لإعادة تشكيل الأنظمة التي تعيش في أجزاء من خليجنا وبصفة خاصة في مسقط وعُمان ، وان الحكام المتحجرين في السلطة يجب ان يتركوا أماكنهم))[٣١].

أخذت إيران تطالب وتحذر الحكومة البريطانية بضرورة إبعاد السلطان العُماني سعيد بن تميور من إدارة البلاد ، بسبب فشله في القضاء على الحركة المسلحة في ظفار ، وذلك حفاظاً على مصالحها المهمة في منطقة الخليج العربي[٣٢] قائلاً: ((إن ذلك النظام المنخور سيترك المجال واسعاً للمخربين الذي سوف يشكلون تهديداً فعلياً لناقلات النفط))[٣٣].

قامت بريطانيا وفي الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٧٠ بتخطيط وتنفيذ ما يسمى بانقلاب القصر، بعد ان اقتنعت بأن حكم سعيد بن تيمور صار فاقداً لوظيفته ليس من حيث البقاء على الحكم البوسعيدي في عُمان ، بل أضحى سبباً للإضرار بالمصالح الاستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي[٣٤].

كان انقلاب القصر وانتقال السلطة للسلطان قابوس يندرج ضمن مساعي المشروع البريطاني في منطقة الخليج العربي ، من أجل منع أي محاولة تغيير وطنية ، ويتماشى أيضاً مع التوجهات

القائمة حينئذ باستبدال الحكام المتحجرين بحكام أكثر تطوراً ، لوقف انتشار التيارات اليسارية التي كانت رائجة بالمنطقة في ذلك الوقت[٣٥].

عززت إيران علاقاتها مع السلطان الجديد بعُمان في مختلف المجالات لاسيما العسكرية منها ، وفي الوقت نفسه وجه شاه إيران دعوة للسلطان قابوس لزيارة إيران خلال احتفالات تنصيب العرش عام ١٩٧١ ، وخلال تلك الزيارة أعطى شاه إيران للسلطان قابوس ضمانات بتقديم العون العسكري المباشر بنزاعه المسلح في إقليم ظفار والقضاء عليه[٣٦].

إن اهتمام إيران بالنزاع المسلح في إقليم ظفار يندرج ضمن سياق ان أي تحول سياسي في عُمان يعني تبدل أنظمة خليجية أخرى ، وبالنتيجة تكون مصالحها في خطر ، لاسيما النفطية منها.

بدأت إيران بمساعدة سلطنة عُمان عام ١٩٧١ في حملتها ضد رجال الجبهة الشعبية المحاربين في إقليم ظفار الجنوبي من السلطنة خلال مراقبة وحراسة مداخل الخليج العربي ، منعاً لوصول مساعدات خارجية للثوار الظفاريين[٣٧] لذلك قام شاه إيران بعد ذلك بتقوية علاقته مع السلطان قابوس من أجل فرض نفسه كحامي له من خطر الثورة الظفارية ، فقام وفداً عُمانيا في السابع عشر من تموز عام ١٩٧٢ برئاسة ممثل السلطان قابوس ثويني بن شهاب بزيارة طهران بدعوة من وزير الخارجية الإيراني عباس خلعتيري[٣٨] ، حيث اتفقا الطرفان على إبرام اتفاقية تسمح لإيران بالتدخل العسكري المباشر من أجل القضاء على الثورة الظفارية بالقوة[٣٩] والتي نتج عنها تنازل عُمان عن حقها في منطقة المياه الإقليمية في مضيق هرمز ، والإشراف العسكري على جزيرة أم الغنم والجبال العُمانية المطلة على مضيق هرمز ، والاشتراك الفعلي في قمع الثورة الظفارية ، فضلاً عن تسيير دوريات إيرانية في الخليج ، والسماح لها بمراقبة وتفتيش السفن التي يشك في هويتها[٤٠] وبناءً على ذلك ولعدم استجابة الدول العربية لطلب السلطان قابوس بالمساعدة العسكرية ، وجد ضالته في دعم الشاه المطلق لإرسال قواته إلى السلطنة للقضاء على ثورة ظفار ، لان الشاه كان متخوفاً من إغلاق مضيق هرمز ، وقطع طرق الإمدادات النفطية عبر المضيق ، أكثر مما كان يخشى على مصير السلطان[٤١] ، كان تدخل شاه إيران في عُمان مدعوماً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٤٢] وكان التدخل الإيراني تحت إشراف رئيس جهاز السافاك[٤٣] الإيراني الجنرال نعمت الله نصيري[٤٤].

جاء دعم الحكومة الإيرانية للسلطان قابوس مقابل تنازل الأخير عن بعض الحقوق العُمانية في منطقة المياه الإقليمية وبعض الجزر لصالح إيران ، والتي تمكنت الأخيرة من خلالها فرض سيطرتها على مدخل الخليج العربي(٤٥).

امتدت الحرب في إقليم ظفار حتى كانون الأول عام ١٩٧٥ ، حيث أعلن السلطان قابوس في الحادي والعشرين من شهر كانون الأول عن نهايتها(٤٦).

وعلى الرغم من انتهاء الحرب ، فقد ظل التواجد العسكري الإيراني في عُمان حتى شهر كانون الثاني عام ١٩٧٧ عندما سحب الشاه معظم القوات الإيرانية من السلطنة ، وأبقى على قوة إيرانية صغيرة فيها دعماً لقوات السلطان(٤٧) ، وتم سحب القوات الإيرانية نهائياً من الأراضي العُمانية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في شباط عام ١٩٧٩(٤٨).

نجحت القوات العسكرية الإيرانية في إنهاء النزاع على أرض الواقع لمصلحة القوات العُمانية ، واستطاع الشاه بتحقيق مساعيه في منطقة الصراع ، عندما اتخذ الأرض العُمانية قاعدة ينطلق منها لتهديد دول منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن تحقيق هدفه العسكري ، وذلك بجعل إقليم ظفار ساحة لتدريب أكبر عدد ممكن من قواته لمكافحة حرب العصابات في ظروف قد تنشأ مشابهة لها في إيران(٤٩).

لو قدر للثوار الظفاريين الانتصار في ثورتهم لاشتعلت المنطقة في الخليج العربي في صراع دولي كبير بين قطبي الصراع آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، لكون الظفاريين كانوا مدعومين من الصين والاتحاد السوفيتي ، وهذا يعني وصول الأخيرة للمياه الدافئة ، وهذا ما كانت تتمناه منذ حكم القياصرة الروس ، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إبعاد الاتحاد السوفيتي من المنطقة عندما سمحت لإيران بملئ الفراغ بدل بريطانيا بعد انسحابها من المنطقة عام ١٩٧١ ، وشجعتها على التدخل العسكري والقضاء على الثورة الظفارية وقتل طموحات الاتحاد السوفيتي في الوصول للمنطقة وهذا ما حصل.

لم تكن أهداف شاه إيران من حملة ظفار دفاعية بحتة ، بل كان يتحرك لسببين : الأول ، لتدريب جيشه على معارك حقيقية ، لذلك كان يجري تبديل القوات الإيرانية كل أربعة أشهر ، وتأتي

دفعة جديدة حتى يتاح هذا التدريب لأكبر عدد ممكن من قوات الشاه. أما السب الآخر فهو توجيه تهديد مباشر لليمن الجنوبي الذي يقوم فيه نظام ماركسي والذي كان يدعم ثوار ظفار(٥٠).

والنقيض تماماً من الموقف الجزائري ، لكون إيران لها أطماع في منطقة الخليج العربي ، وعكس موقفها على مدى قبولها لمبدأ ملئ الفراغ محل بريطانيا بعد انسحابها من الخليج العربي عام ١٩٧١ ، كذلك أدت إيران دوراً كبيراً ضد التوجه السوفيتي من خلال دعمها للثوار ، لذلك تمحورت سياسة إيران الخارجية بتكريس هيمنتها الإقليمية المطلقة على منطقة الخليج العربي ، من خلال التدخل في شؤونها الداخلية ، ولتحقيق تلك الأهداف كانت تحرص دائماً للوقوف إلى جانب أنظمة الحكام المحافظة.

الخاتمة :

على الرغم من فشل الجهود العربية لاحتواء الأزمة العُمانية، إلا ان الحكومة الجزائرية استمرت في علاقاتها مع الطرفين دون ان تقدم دعماً عسكرياً واضحاً للجبهة الشعبية في ظفار، ومن جانب آخر لم تتوقف عن دعمها الإعلامي للمقاومة الظفارية.

يتضح لنا ان موقف الحكومة الجزائرية متمثلة بالرئيس هواري بومدين حيث ارجعت خسارة الثوار الظفاريين إلى صمت الدول العربية الثورية متمثلة بالعراق وليبيا وسوريا، فضلاً عن مصر لعدم دعمها وتأييدها لهم بسبب مصالحهم القطرية ، يقابله دعم عربي وإقليمي للسلطان قابوس من قبل دول الخليج العربي وإيران ، وحاولت الحكومة الجزائرية دعم الثوار الظفاريين وتحقيق النصر ، لكنها فشلت في توحيد سياسة الدول العربية لخدمة القضايا العربية التحررية.

أدت سياسات شاه إيران الخارجية في منطقة الخليج العربي إلى مواقف لم تكن في مصلحته ، فقد تدخل لمصلحة تثبيت الأنظمة الرجعية كما هو الحال عندما وقف إلى جانب السلطان قابوس في عُمان ضد ثوار ظفار ، واستطاع القضاء على ثورتهم خدمه للمصالح الغربية التي كانت تدعو إلى بقاء الأنظمة الموالية لها ، وضرب الحركة التحريرية العربية الرامية للتخلص من الأنظمة المتخلفة السائرة في ركاب الدول الاستعمارية

الهوامش والمصادر :

(١) ظفار هي إحدى محافظات سلطنة عُمان ، وتشكل ثلث أراضي السلطنة ، تقع هذه المحافظة في جنوب السلطنة ، تحدها الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ، وبحر العرب من الجهة الجنوبية ، وصحراء الربع الخالي من الجهة الشمالية ، وهي محايدة لحدود المملكة العربية السعودية ، وتعرف باسم نجد ظفار ، وتبلغ مساحة الإقليم موالي ٣٨,٠٠٠ ثمانية وثلاثون ألف ميل. للمزيد عن موقع الإقليم الجغرافي ينظر :

John Townsend , Oman the making of the Modern State , Croomhelm , London , 1977 , P.133 ;

عبد الحكيم عامر الطحاوي ، المصدر السابق ، ص١٣٤.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر : جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، المجلد الرابع ، دار الفكر العربي ، مصر – مدينة نصر ، ١٩٩٦ ، ص ص٢٥٣-٢٥٤ ؛ مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد ٨ ، ١٩٧٧ ، ص١٣٦.

(٣) سعيد بن تيمور (١٩١٠-١٩٧٢) : درس اللغة الانكليزية والإدارية في الهند ، واللغة العربية في جامعة بغداد ، وكان أبوه تيمور بن فيصل أراد ان يرسله إلى بيروت لإكمال دراسته ، إلا انه عدل عن رأيه خوفاً من ان يقع تحت التأثير المسيحي ، صار سلطاناً لمسقط وعُمان (سلطنة عُمان) بعد ذلك في العاشر من شباط عام ١٩٣٢ إلى الثالث والعشرين من شهر تموز عام ١٩٧٠ خلفاً لوالده تيمور بن فيصل ، أطيح به في انقلاب بقيادة ابن قابوس ، عاش بعدها في المنفى في لندن إلى ان توفي في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦ ، ط٢ ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ص٢٦-٢٩.

(٤) فراس صالح خضر الجبوري ، الأوضاع السياسية في ظفار ١٩٦٤-١٩٧٥ ، المطبعة الشاملة للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠١٣ ، ص ص٤٤-٤٥.

(٥) محمود شاكر وإسماعيل ياغي ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص٩٩.

(٦) المصدر نفسه ، ص٩٥.

(٧) هي منظمة ثورية ماركسية وقومية عربية في سلطنة عُمان ، حاربت ضد السلطان سعيد بن تيمور في حركة إقليم ظفار والجبهة الرئيسة لها جبهة تحرير ظفار ، تأسست عام ١٩٦٢ من خلال اندماج جمعية ظفار الخيرية ومنظمة جنود ظفار والفرع المحلي لحركة القوميين العرب ، وبدأ الكفاح المسلح لها في حزيران عام ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر : رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦ ، ط٢ ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ص٩٤-١٠١.

[٨] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، إيران وقضايا المشرق العربي ١٩٤١-١٩٧٩ ، ص١٦٠ ؛ محمد إبراهيم شهداد ، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين ١٩١٣-١٩٧٥ ، دار الاوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ص٢٣٠-٢٣٩.

[٩] تأسست في تموز عام ١٩٧٠ ، اندمجت مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي في كانون الأول عام ١٩٧١. العلاقات الإيرانية – السعودية دراسة تاريخية سياسية ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٧ ، ٢٠٠٧ ، ص١٦١.

[١٠] باسمه عبد العزيز عمر العثمان ، سلطنة عُمان (١٩٧٠-١٩٨١) دراسة في العلاقات الخارجية ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩ ، ص٢٠٩ ؛ رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص١١٧.

[١١] فراس صالح خضر الجبوري ، الأوضاع السياسية في ظفار ١٩٦٤-١٩٧٥ ، المطبعة الشاملة للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠١٣ ، ص١٥١.

[١٢] جبران شامية ، سجل العالم العربي لعام ١٩٧١ ، وثائق وآراء وأحداث سياسية ، تموز – آب – أيلول ، دار الأبحاث للنشر ، بيروت ، (د.ت) ، ص ص٨٠-٨١.

[١٣] صحيفة الشعب الجزائرية ، العدد ٢١٤ ، ٢٧ تموز ١٩٧٢.

[١٤] إن منطق الحرب الباردة والصراع القائم بين العسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الشيوعي ، كان يولد ضغطاً على جميع دول العالم الثالث بوجوب انحيازها إلى احد أقطاب الكتلتين ، وان هذا المنطق فرض إلزامية التسابق بين الكتلتين ليس في مجال التسليح فحسب ، بل التفوق على أساس اكتساب ولاء شعوب الجزء الأكبر من العالم ، وعدا ذلك فإنه هدر بإخلال ميزان القوى الذي أقامته الحرب العالمية الثانية ، وأضعف من جديد موقع الشعوب في نضالها من اجل التحرر والاستقلال ، ولما كانت لهذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال تجار بمريرة تؤكد لها ان الاستعمار ليس إلا استغلالاً ونهباً لخيراتها ، فليس بعد تحررها من قبضة الاستعمار ان تعود لتلقي بنفسها في ثوبه مرة أخرى ، ولهذا لم يكن ثمة خلاص لها إلا بالحياد الايجابي وعدم الانحياز. للمزيد ينظر : ادوارد كارول ، يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز ، ترجمة: ميلودي العزوي ، مطابع بريفريدني ، بلغراد ، ١٩٨٠ ، ص٢٦٢.

[١٥] اسماء العابدي ، دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة ، جامعة محمد الخيضر ، ٢٠١٥ ، ص٦٤.

[١٦] حمود خضير حميد الرجب ، الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥-١٩٧٥ دراسة تاريخية في المواقف العربية والإقليمية والدولية ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، ٢٠٠٨ ، ص١١٢.

[١٧] مقتبس من : باسمة عبد العزيز عمر العثمان ، المصدر السابق ، ص٢١٠.

(١٨) خالد جمال كريم الرواي ، المصدر السابق ، ص ص١٦٤-١٦٥.

(١٩) إبراهيم محمد إبراهيم شهداد ، المصدر السابق ، ص٣٠٣.

(٢٠) جبران شامية ، سجل العالم العربي لعام ١٩٧٤ ، وثائق وآراء وأحداث سياسية ، تموز – كانون الأول ، دار الأبحاث للنشر ، بيروت ، ص١٦٠٦.

(٢١) محمد سعيد دريبي العمري ، ظفار الثورة في التاريخ العُماني المعاصر ، مؤسسة رياض نجيب الريس للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ص٢٣٤-٢٣٥.

(٢٢) جبران شامية ، سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص١٦٠٧.

(23) Fred , Haliday , Arabia without sultans , Apolitical survy of instablitity in the Arab world , New York , 1974 , P.464.

(٢٤) مقتبس من : رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص١٧٥.

(٢٥) مقتبس من : حمود خضر حميد الرجب ، المصدر السابق ، ص١٧١.

(٢٦) صحيفة البعث السورية ، العدد ٥٣٧٣ ، ٢٩ آب ١٩٨٠.

(٢٧) صار الاتحاد السوفيتي الممول الكبير لدعم الثوار الظفاريين بعد تخلي الصين عن دعمهم عام ١٩٧١ على إثر تحسن العلاقات الإيرانية – الصينية ، وكانت تلك المساعدات تصل للثوار عن طريق العراق واليمن الجنوبي ، وقد تدرب عدد كبير من أعضاء جبهة التحرير العُمانية في الاتحاد السوفيتي. للمزيد من التفاصيل ينظر : رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ص١١٥-١١٧.

(٢٨) محمد وصفي أبو مغلي ، اتجاهات السياسة الإيرانية نحو الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص٣.

(٢٩) مقتبس من : محمد سالم أحمد الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٥٣-١٩٧٩ (دراسة تاريخية سياسية) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص٢٧٠.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

(٣١) نقلاً عن : إبراهيم محمد إبراهيم شهداد ، المصدر السابق ، ص٢٧٧ ؛ نص مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، زيارة جديدة للتاريخ ، ط٣ ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ص٣٤٤-٣٤٥.

(٣٢) حمود خضر حميد الرجب ، المصدر السابق ، ص١٧٢.

(٣٣) مقتبس من جريدة البلاغ ، الجندرمة الإيرانية والغرب ، بيروت ، ٣ تشرين الأول ١٩٧٣ ، ص٢٠.

[٣٤] للمزيد من التفاصيل حول انقلاب القصر ينظر : صلاح العقاد ، معالم التغيير في دول الخليج ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٣١٧ ؛ إبراهيم محمد إبراهيم شهداد ، المصدر السابق ، ص ص٢٧٨-٢٨١.

[٣٥] علي غنام ، السياسة الاستعمارية الجديدة في الخليج العربي ، (د.م ، د.ت) ، ص١٧.

[٣٦] حمود خضر حميد الرجب ، المصدر السابق ، ص١٧٢.

[٣٧] نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية – الإيرانية في الفترة من ١٩٢٣-١٩٧٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠١.

[٣٨] عباس خلعتيري : ولد في عام ١٩١٢ وتلقى علومه في جامعة باريس ، ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ، تقلد مناصب عدة في الحكومة الإيرانية كان أولها معاون دبلوماسي في الخارجية الإيرانية ، صار رئيساً لدائرة الأمم المتحدة بوزارة الخارجية الإيرانية وممثلاً لإيران في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومساعداً سياسياً لوزير الخارجية الإيرانية ، وفي عام ١٩٣٥ عُين وزيراً للخارجية بعد سقوط حكومة مصدق ، وفي عام ١٩٦٥ عين وزيراً للخارجية الإيرانية في حكومة أمير عباس هويدا ، اعتقل في منتصف شباط عام ١٩٧٩ وأعدم يوم ١٩٧٩/٤/١١. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٥٧.

[٣٩] مذكره شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي ، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٥ ، ص١١١.

[٤٠] عناد فواز الكبيسي ، إيران ... عصا الامبريالية في منطقة الخليج العربي – دراسة في التسلح الإيراني وأهدافه في عقد السبعينات ، بحث منشور في مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٦٧.

[٤١] نذير فنصة ، المصدر السابق ، ص١٦٦.

[٤٢] للمزيد من التفاصيل عن الدعم الأمريكي البريطاني ينظر : إبراهيم محمد إبراهيم شهداد ، المصدر السابق ، ص٣٠٥ ؛ فريد هوليداي ، قمع حركات المقاومة المسلحة قديماً وحديثاً (مشكلة عُمان) ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٧٨ ، ص ص٩-١٠.

[٤٣] نعمت الله نصيري :

[٤٤] ولد في مدينة سمنان الإيرانية في عام ١٩١٠ ، التحق بالكلية العسكرية بعد إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية ، تولى عام ١٩٥٠ قيادة فوج البهلوي للمشاة ، عين آمراً للحرس الشاهنشاهي وهو برتبة عقيد ، عام ١٩٦٥ عُين نائباً لرئيس الوزراء عباس هويدا ومديراً لجهاز المخابرات (السافاك) ، عزل من قيادة جهاز المخابرات في صيف

عام ١٩٧٨ ، اعتقل في الحادي عشر من شباط عام ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران من قبل الجماهير الإيرانية الغاضبة بوصفه واحداً من أبشع عناصر النظام البهلوي ، نال جزاؤه في السادس عشر من شهر شباط عام ١٩٧٩ إذ أعدم رمياً بالرصاص استناداً إلى قرار محكمة الثورة الإسلامية. للمزيد من التفاصيل ينظر : خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهد القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩ ، العراف للمطبوعات ، النجف الاشرف ، ٢٠١٥ ، ص ص٦٧٦-٦٧٨.

(٤٥) إبراهيم خلف العبيدي ، تقارير سياسية ، مطابع دار الثورة للصداقة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٥.

(٤٦) مجتهد زاده : بيروز ، كشورها ومزرها در منطقة زئوبليتيك خليج فارس ، (دفتر مطالعات سياسي وبيت الملل ، تهران ، ١٣٨٠) ، ص١٣٨.

(٤٧) صحيفة اطلاعات ، يكشبنه ٢٦ ديماه ٣٥٣٥ شمارة ١٥٢١٤٥ ؛ جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج٥ ، دار الفكر العربي ، القاهرة – مدينة نصر ، ١٩٩٦ ، ص١٦٧.

(٤٨) محمد جاسم محمد ، واقع العلاقات العربية – الإيرانية في منطقة الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد ٤ ، ١٩٨١ ، ص٥٠.

(٤٩) هنري فونتيك ، سياسة إيران في الخليج العربي في السبعينات ، الخليج العربي والعالم الخارجي ، الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص٣٤٦.

(٥٠) كان لإيران أهداف مرحلية من جراء حملتها العسكرية في عُمان. للمزيد من التفاصيل ينظر : علي فياض ، حرب الشعب في عُمان ، الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ص١٨١-١٨٢.